النشرية الرسمية للديوانة والضرائب

رقم : 28/ 2012/07

010011

توزيع عـام
وثائق إدارية
(ضرائب)

نص رقم إ. ض 2012/13
مذكرة عامة عدد 13 لسنة 2012

الموضـــوع : ضبط قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم المهني بنسبة 1% لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية

الملاحـــق : ملحق عدد 1 : قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم المهني المذكور المنصوص عليها بالأمر عدد 435 لسنة 2012 المؤرخ في 26 ماي 2012

ملحق عدد 2 : المنتجات التي تم حذفها من قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم المهني المذكور بمقتضى الأمر عدد 435 لسنة 2012 المؤرخ في 26 ماي 2012

ملحق عدد 3 : القائمة الكاملة للمنتجات الخاضعة للمعلوم المهني المذكور المنصوص عليها بالأمر عدد 634 لسنة 2000 المؤرخ في 13 مارس 2000 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 4111 لسنة 2008 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008 وبالأمر عدد 435 لسنة 2012 المؤرخ في 26 ماي 2012

تم بمقتضى القانون عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 31 ديسمبر 1999 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2011 إحداث معلوم مهني يوظف لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية على منتجات تضبط قائمتها بأمر.

وقد تم بمقتضى الأمر عدد 634 لسنة 2000 المؤرخ في 13 مارس 2000 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 4111 لسنة 2008 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008 ضبط قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم المهني الموظف لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية **(مذكرة عامة عدد 21 لسنة 2010)**.

هذا وقد تبين أن بعض السيارات رباعية الدفع تخضع للمعلوم في حين أن البعض الآخر غير خاضع . لذلك ولوضع هذه السيارات على قدم المساواة تمّ بمقتضى الأمر عدد 435 لسنة 2012 المؤرخ في 26 ماي 2012 توسيع قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم المهني لتشمل هذه السيارات. **(ملحق عدد 1)**

من ناحية أخرى وبهدف تخفيف جباية المؤسسات الصحية والتقليص من كلفة سيارات الإسعاف تمّ حذف هذه السيارات من قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم المهني المذكور. **(ملحق عدد 2)**

ويضبط **الملحق عدد 3** لهذه المذكرة القائمة الكاملة للمنتجات الخاضعة للمعلوم المهني المذكور المنصوص عليها بالأمر عدد 634 لسنة 2000 المؤرخ في 13 مارس 2000 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 4111 لسنة 2008 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008 والأمر عدد 435 لسنة 2012 المؤرخ في 26 ماي 2012.

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي